الانتفاضة؛ تعميق المأزق الاسرائيلي

منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، كانت تلك المناطق مسرحاً للعديد من العمليات العسكرية، والعديد من أعمال العنف والاحتجاج، كالاضرابات والاعتصامات والتظاهرات، من جهة، وأعمال البطش والقمع بمختلف الأشكال والوسائل لاجهاض تلك التحركات، من جهة أخرى.

هذه التحركات، وبغض النظر عن حجمها ومدى شموليتها، كانت، دائماً، منفردة بتراكمها، تعبيراً عن رفض السكان في المناطق المحتلة للاحتلال ومشاريعه، وعن رفضهم لمقولة «التعايش المشترك» في ظل حراب الاحتلال واستفزازات سوائب المستوطنين، وعن تمسكهم بالاهداف الوطنية للنضال الوطني الفلسطيني، وفي مقدمها حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفي محاولة لصرف الانظار عن حقيقة الصراع الدائر في المناطق المحتلة، ولتشويه صورة النضال والتحركات الجماهيرية المناهضة للاحتلال، دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، على لسان كبار القادة والمسؤولين السياسيين والعسكريين، على وصف أعمال المقاومة بـ «الارهاب» وعلى اعتبار التحركات الجماهيرية المناهضة للاحتلال وسياساته، مجرد «أعمال شغب» وتجاوزات للقانون، وإخلالاً «بالأمن والنظام العام»، يجب التصدي لها بحزم، حرصاً على مصالح الغالبية العظمى من السكان. وهكذا، وعلى امتداد العقدين الماضيين من عمر الاحتلال، تكررت الانتفاضات وتواصلت النضالات الجماهيرية، متخذة أشكالاً وأساليب مختلفة، وفي الوقت ذاته، تواصلت عمليات القمع ووصلت إلى حد ارتكاب المجازر، وسقط المئات من الشهداء، وطرد المئات من المواطنين، واعتقل الآلاف، وهدمت مئات المنازل. وتفيد الاحصاءات الاسرائيلية، على صعيد المجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال، خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ فقط، بأن عدد القتلى في العام ١٩٨٦ بلغ ٢٢ شهيداً، إضافة إلى إصابة ٦٧ آخرين بجراح. وفي العام الماضي (١٩٨٧)، بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص قوات الاحتلال، حتى نهاية العام، ٥٠ شهيداً، إضافة إلى ١٦١ أصيبوا بجراح مختلفة (**معاريف**، ١/١/١٩٨٨). أما على صعيد عدد الذين تمّ طردهم من الضفة الغربية والقطاع، في عهد اسحق رابين في وزارة الدفاع، فبلغ ١٩ شخصاً، بينما بلغ عدد المطرودين في عهد موشي دايان (١٩٦٧ ـ ١٩٧٤)، ٨٥٠ شخصاً، مقابل ثلاثة في عهد شمعون بيرس في وزارة الدفاع (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)، وأربعة في عهد عيزر وايزمان (١٩٧٧ـ١٩٨٠) . أما في عهد كل من بيغن وشارون وارنس في وزارة الدفاع، فلم يطرد أي شخص (**المصدر نفسه**، ٤/١/١٩٨٨).

انتفاضة، أم ماذا ؟

استمراراً لنهجهم في طمس واقع العلاقة بين الاحتلال وسكان المناطق المحتلة، كعلاقة قائمة على الصراع بين ارادتين، لكل ركائزها الايديولوجية وتطلعاتها السياسية، واصل قادة اسرائيل، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، وعلى امتداد الاسابيع الستة الماضية من الانتفاضة الجماهيرية، الادعاء بأن ما يجري في المناطق المحتلة هو مجرد «أعمال شغب وإخلال بالامن والنظام»، تقوم بها قلة من السكان، وتحرّض عليها عناصر تتلقى التعليمات من جهات خارجية. وفي هذا الصدد، قال رئيس الحكومة، اسحق شامير، لدى اجماله للمناقشة التي أجرتها الحكومة بشأن الاحداث في المناطق: «إن معظم السكان في المناطق معني باستتباب الأمن والنظام العام، ولكنه واقع تحت ارهاب القلة». وأضاف شامير : «ان الجيش يواصل نشاطه ضد الارهاب بنجاح، وانه سوف يواصل إتخاذ الوسائل اللازمة لضمان النظام العام وسلامة